

المؤتمر الفني الدوري الخامس عشر للاتحاد



اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

الأمانة العامة

دمشق - ص.ب : ٣٨٠٠

هاتف : ٣٣٣٥٨٥٢

فاكس : ٣٣٣٩٢٢٧

التكامل العربي في مجال

الإستفادة من تقنيات المعلوماتية

في الزراعة العربية

ظاهرة التصحر بمملكة البحرين

اعداد

الزميل نبيل الحمدان

جمعية المهندسين الزراعيين البحرينية

مملكة البحرين

ظاهرة التصحر في مملكة البحرين

لاستذرفوا

دراسة مقدمة إلى

المؤتمر الفني الدوري الخامس عشر لاتحاد المهندسين
الزراعيين العرب المنعقد

تحت عنوان

التكامل العربي في مجال الاستفادة من تقنيات
المعلوماتية في الزراعة العربية

طرابلس الجماهيرية العربية الليبية

٢٦-٢٣ يناير ٢٠٠٤م

أعداد

المهندس الزراعي / نبيل صالح الحمدان

مملكة البحرين

جمعية المهندسين الزراعيين البحرينية
مملكة البحرين

ص ب : ٣٠٣١٨ المنامة مملكة البحرين

هاتف : ٩٤٥٩٤٢٧ (٠٠٩٧٣)

فاكس : ٦٩١٧٢١ (٠٠٩٧٣)

ظاهرة التصحر في مملكة البحرين

نبذة

ظاهرة التصحر بكونها الأرض ظاهرة عالمية يعاني منها جميع بلدان العالم . فقد أدت هذه الظاهرة إلى تصحر ما يزيد قليلا على مليار هكتار في أفريقيا أي ٧٣ في المائة من مساحة أراضيها الجافة ، وهناك ١,٤ مليار هكتار أخرى تأثرت في آسيا ولكنها ليست مجرد مشكلة تواجه البلدان النائية فأمريكا الشمالية تأثرت أراضيها الجافة بظاهرة التصحر بدرجة متوسطة او بشدة ونسبة تصل إلى ٧٤ في المائة ، كما ان خمسة بلدان من الاتحاد الأوربي تعاني أيضا من التصحر بينما يقع العديد من اشد المساحات تأثرا في آسيا .

وهناك إجمالي ما يزيد عن ١١٠ بلد تتعرض أراضيها الجافة للخطر وتشير تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى ان التصحر يكلف العالم ٤٢ مليار دولار أمريكي سنويا ، وتبلغ خسارة أفريقيا وحدها نحو ٩ مليار كل سنة .

فجميع أشكال الحياة الأرضية تعتمد على قشرة التربة الحساسة التي تغطي القارات . ولو لم تكن هذه التربة موجودة لما بزغت الكائنات الحية مطلقا من المحيطات إلى اليابسة ، ولما كانت هناك نباتات او محاصيل او غابات او محيطات او بشر أيضا .

ومصطلح التصحر يثير بعض اللبس . يوحي بالنسبة للبعض بان صحاري العالم تتسع وتبسط رمالها أكثر فأكثر على المساحات الزراعية . فالتصحر وهو كلمة بغيضة تصف عملية بغيظه ولكنها في النهاية تؤدي إلى إزالة الغطاء النباتي وتدهور الأراضي الزراعية .

ظاهرة التصحر؟

تطلق على الأنشطة التي تنهك التربة وتدهورها .

- فالإفراط في الري يزيل الغطاء النباتي الذي يحميها .
- إزالة الغابات تعني قطع الأشجار التي تمسك التربة في الأرض
- سوء الصرف واستعمال مياه الري المالحة في المناطق المروية فإنه يملح التربة ويؤدي إلى تصحر مناطق الزراعية .

وقد أدى تفاقم هذه المشكلة وتنامي آثارها المدمرة على كافة بلدان العالم إلى تبني الأمم المتحدة مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في

العيون الطبيعية والمناطق التي ترونها

المنطقة التي ترونها	اسم العين	الرقم
سلامباد/ بوري	عين الحضرة	١/١
الجبيلات توبلي	عين السيد	١/٢
الكورة / الجبيلات	عين بشه	١/٣
سند	عين الكبرى	١/٤
سند جرداب	عين الصغرى	١/٥
النويدرات	عين دباسة	١/٦
النبيه صالح	عين السفاحيه	١/٧
النبيه صالح	عين الخضرة	١/٨
النبيه صالح	عين الشيخ	١/٩
سترة	عين عبدان	١/١٠
ستره	عين الرحي	١/١١
الماحوز	عين ام شعوم	١/١٢
كرانه	عين الجن	١/١٣
الخميس / بلاد القديم	عين ابو زيدان	١/١٤
توبلي	عين مقربات	١/١٥
ابوبهام / السهله	عين عذارى	١/١٦
جدعلى سند	عين الحكيم	١/١٧
البلاد القديم؟ الخميس	عين قصاري اكبرى	١/١٨

العيون الطبيعية ودورها في انتشار الرقعة الزراعية

بعد اشتهاار البحرين بالزراعة وكثرة المساحات الزراعية المزروعة بالنخيل إلى انتشار العيون الطبيعية والتي تتدفق مياهها لري بساتين النخيل وأشجار الفاكهة والخضراوات ، وتدفق هذه العيون بفعل الضغط الطبيعي للطبقات الحاملة للمياه الجوفية والتي يتم تغذيتها بمعدل ٩٠ مليون متر مكعب سنويا من الطبقات الممتدة تحت البحر والمتصلة بالطبقات الجيولوجية للمملكة العربية السعودية حيث يتم تغذيتها وذلك وفق نظام توازن طبيعي.

ومنذ القدم تفجرت اعداد كثيرة من العيون الطبيعية بمواقع معينة تسمح بتدفق المياه العذبة فيها بمعادلة متوازنة حيث قدرت كمية المياه المتدفقة من هذه العيون بحوالي ٧٠ مليون متر مكعب سنويا بينما معدل التغذية يصل إلى ٩٠ مليون متر مكعب وقد أدى ذلك إلى انتشار الرقعة الزراعية بالبحرين فكانت المنطقة الشرقية والوسطى والشمالية من اكثر المناطق الزراعية ازدهارا وتحتوي على ١١ عينا أي نسبة ٦٠% من العدد الإجمالي للعيون وتتصف هذه المناطق

باعداد النخيل حيث اظهر على الحفر انما هي في اقلها ١٩٢٨ حتى نهاية العشرينات

تدفق العيون الطبيعية

ففي عام ١٩٢٥ تم حفر أول بئر ارتوازي في البشرين وحتى عام ١٩٢٨ بلغ عند الأسار مسفورة ٣٥ بئر طبيعية احتياجات الزراعة والسيه من المياه الجوفية ، ومع ظهور المضخات وانتشار الآبار الارتوازية التي تعمل بمولدات الديزل أو الكبرياء ، بدأ معدل انخفاض الضغط الطبيعي للعيون الطبيعية يتزايد مما أدى إلى انخفاض تدفق المياه وتسرب مياه البحر إلى الطبقات الحاملة للمياه الجوفية والتي تغذي هذا العيون الطبيعية

معدل حفر الآبار الارتوازية

السنة	عدد الآبار	كمية المياه المستهلكة / مليون متر مكعب
١٩٢٨	٣٥	٧٠
١٩٨٠	١٦٥٣	١٦٥
٢٠٠٢		٢٠٦

كانت العيون الطبيعية المنتشرة بالمناطق الزراعية على امتداد خليج تبلي والمحاذاية لقرية تبلي وجدعلي وجرناب وسك وجزيرة النبيه صالح من أوائل العيون المتضررة وأكثرها تضررا ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب نذكر منها ما يلي :-

- ١- جميع عيون هذه المنطقة تقع محاذية للساحل الشرقي للبلاد وقريبة من البحر وقد أدت ظاهرة انخفاض الضغط الطبيعي لهذه الآبار إلى سرعة تسرب مياه البحر إلى الطبقات الحاملة لهذه المياه التي تغذي هذه العيون
- ٢- كل عيون هذه المنطقة تقع على الساحل الشرقي للبلاد ، بينما مجرى مياه التغذية والذي يذو الطبقات الحاملة للمياه الجوفية يأتي من المملكة العربية السعودية ويصل أولا إلى السواحل الغربية ويقبل مفعولة كلما اتجهنا إلى السواحل الشرقية مما تسجل من تسرب مياه البحر وتملح العيون الطبيعية الواقعة بالمنطقة الشرقية من البلاد .

ومع تزايد معدل حفر الآبار الارتوازية بالبلاد والاستنزاف المتصاعد للثروة المائية ، ارتفع معدل الاستهلاك للمياه الجوفية من ٧٠ مليون متر مكعب / سنة في عام ١٩٢٨ إلى ١٦٥ مليون متر مكعب في سنة ١٩٨٠ ،

بينما بقي معدل التدفق عند 100 مليون متر مكعب في الساعة ، عجز عن
يصل إلى 100 مليون متر مكعب في الساعة ، وقد بدأت فترة تدهور
كافة العيون الطبيعية بالمملكة ، وقد بدأت فترة تدهور
العيون الطبيعية مع نهاية العشرينيات وامتدت حتى نهاية الستينيات مع توقف
آخر العيون الطبيعية عن التدفق و اكبرها وهي عين عذاري .

تدهور العيون الطبيعية و اثرها على الحياة الاجتماعية

حتى بداية الخمسينات كانت المملكة مزدهرة زراعيًا وكانت المساحات
الزراعية تغطي كافة أرجاء المملكة و ممارسة الزراعة كانت مبنية على رزق
منها غالبية السكان الذين يشتغلون بالزراعة هم وأولادهم لمصدر رزق دائم .

وقد صاحبت عملية تدهور الأراضي الزراعية ، ظهور النفط بالمملكة
وتوفر مصدر رزق جديد أكثر أمانًا من العمل في الزراعة المتدهورة مما دفع
اغلب المزارعين إلى العمل بشركات النفط . وتعتبر هذه الفترة في بداية
تحول المجتمع الريفي والذي يعتمد على حرفة الزراعة كمصدر لدخل الفرد
إلى مجتمع صناعي أو عمالي وهجرة العمالة الزراعية ومتضمني الأراضي
الزراعية والتي كانت مزدهرة سابقًا إلى العمل بالصناعة وقد أدت هجرة
المزارعين لأراضيهم إلى سرعة تدهور المناطق الزراعية لتصبح الأراضي
متدهورة أو مهجورة ويطلق على ذلك ظاهرة التصحر .

تدهور المياه الجوفية ومدى ارتباطها بظاهرة التصحر :

هناك عدة مراحل تسببها في انتشار ظاهرة التصحر :

المرحلة الأولى : تصحر الأراضي الزراعية نتيجة إلى تدهور العيون الطبيعية

وهي الفترة الأولى حيث كانت العيون الطبيعية منتشرة بالبلاد وكانت
تروى الأراضي الزراعية حتى نهاية العشرينيات عندما بدأ العمل بحفر الآبار
الارتوازية وبعدها بدأت أعدادها تتزايد مما أدى إلى انخفاض تدفق العيون التي
كانت تروى المناطق الزراعية والتالي أدى إلى تدهور الأراضي الزراعية التي
كانت تعتمد في ربيها على العيون وقد أدى تدهور العيون الطبيعية وتوقف مياهها
عن التدفق إلى توقف ري المساحات الزراعية وتملح التربة وخروج مساحات
واسعة من الأراضي الزراعية والتي تشكل النخيل اغلب مساحتها مما أدى إلى
تغير الخريطة الزراعية لمواقع الأراضي الزراعية بالمملكة ، وتختلف ظاهرة
التصحر من منطقة إلى أخرى وهناك عوامل أخرى أدت إلى ارتفاع التصحر
بجانب نضوب العيون الطبيعية التي كانت تزودها بمياه الري ولكننا في هذه
الدراسة ربطنا انتشار ظاهرة التصحر بالأراضي الزراعية مباشرة بتدهور العيون
الطبيعية .

معدل تصحر الأراضي الزراعية

المنطقة	المساحة الزراعية عام ١٩٧٠ (هكتار)	المساحة الزراعية عام ٢٠٠٣ (هكتار)	المساحة الزراعية المتدهورة	نسبة التصحر
جنوسان	٣٠٠	٢٢٧	٧٣	٢٤
باربار	٣٧٠	٢٩٧	٧٣	٢٠
مقابة	٢٤٨	١٢٩	١١٩	٤٨
أنشأخورة	٢٠٢	٥٧	١٤٥	٧١
الحزام الأخضر	٢٠٠	٨٠	١٢٠	٦٠
عالي	٣٦٦	٤٠	٣٢٦	٧٧
عذارى	٢٢٠	١٧٠	٥٠	٢٥
السهلة	١٢١	١٥٠	١٠٦	٨٧
جدعلي توبلي	١٢٦	٣١	٩٥	٧٥
بو قوه	١٤٠	٣	١٣٧	٩٨
سند	٢٠٠	٣٥	١٦٥	٨٢
جرداب	١٦٤	٢٨	١٣٦	٨٢
سترة / النبيه صالح	١٥٢	١٨	١٣٤	٨٨
المحرق	١٨٨	٧٧	١١١	٥٩
جحفص	٤٧	٢٤	٢٣	٤٩
المجموع	٣٠١٩	١٢٢٤	١٨٢٠	%٤٠

أكثر المناطق الزراعية تصحرا

تعتبر المنطقة الوسطى في البلاد من أكثر المناطق الزراعية المعروفة بكثافة النخيل وكانت تعتمد كلياً على ريها من تنفق مياه الري من العيون الطبيعية وتفاوتت نسبة التصحر بهذه الأراضي من ٩٧% إلى ٢٥% وستوجد المناطق الزراعية الأكثر تضرراً إلى الأقل تضرراً .

١- منطقة بو قوه

وهي المنطقة المحصورة من شارع البديع جنوباً إلى شارع الشيخ عيسى بن سلمان شمالاً وشارع الشيخ خليفة بن سلمان شرقاً إلى شارع السهلة غرباً.

وقد بلغت نسبة التصحر بهذه المنطقة ٩٧% حيث لم يتبقى من مساحة الأراضي الزراعية البالغة ١٤٠ هكتار سوى ٣ هكتار. وقد اشتهرت هذه المنطقة بكثافة أعداد النخيل الباسقة حيث أمكن مشاهدة آثارها حتى بداية

التمتيعات على هيئة أشجار النخيل، وأزيلت عام ١٩٨٥ قبل افتتاح جسر الملك فهد.

ونم يتبقى من المناطق الزراعية سوى ٣ هكتارات هي عبارة عن مزرعتين الأولى حافظ مالكها عليها وحولها إلى حديقة خاصة له و الثانية مزرعة مهملة. وتعتبر أعداد النخيل التي تدهورت بهذه المنطقة وأزيلت من أكثر النخيل التي فقدتها المملكة من أراضيها الزراعية ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى ارتفاع نسبة التصحر بهذه المنطقة والتوسع السكاني وامتداد الزحف العمراني في وقت مبكر بهذه المنطقة وذلك تقربها من منطقة المنامة والطلب المتزايد على المخططات السكانية في المنطقة.

٢- منطقة السهلة الفوقية :

وتشمل منطقة جيلة حبشي وهي المحصور بين شارع البديع جنوبا وشارع الشيخ سلمان شمالا وشارع السهلة غربا وقرية أبو قوه شرقا. وقد بلغت نسبة التصحر ٨٧% ولم يتبقى من أراضيها الزراعية البالغة ١٢٠ هكتار سوى ١٥ هكتار والباقي تحول إلى مخططات سكنية والتوقعات تؤكد أن المنطقة بكاملها ستتحول إلى مخططات سكنية حيث أن تصنيف هذه المنطقة لم يعد زراعيًا وإنما خصصت للتوسع السكاني

٣- منطقة حدحفص

وتشمل معها منطقة طشان حيث تتوزع المزارع بين المناطق السكنية وقد حافظ مالكها على هذه المزارع بوجود الآبار الجوفية التي تروى مياهها هذه المزارع. وقد بلغت نسبة التصحر ٤٩% وبلغت المناطق الزراعية ٢٣ هكتار أغلبها حولت إلى مصانع للطابوق أو إلى كراجات والباقي أراضي فاضية.

٤- منطقة الشاخورة

وتشمل معها المناطق الزراعية لقرية الحجر والقدم وأبو صبيح، وتعتبر هذه المناطق الزراعية من أكثر المناطق إنتاجًا للخضراوات إضافة إلى أنها تحتوي على أعداد كبيرة من النخيل.

وقد بلغت نسبة التصحر بهذه المناطق ٧١% ولم يتبقى من المساحة الزراعية التي بلغت ٢٠٢ هكتار سوى ٥٧ هكتار من الأراضي الزراعية التي اعتمدت على مصادر الآبار الجوفية وهي مزارع متأثرة أغلبها ترجع

العيون تدهورت المزارع المحيطة بها ولم يتبقى إلا بعض المزارع التي حفرت بها آبار حوشية والمزارع الأخرى تم توصيل المياه للمعالجة لها في بداية التسعينات ولكن لم تصمد أيضا نظرا لطلبات أهالي قرية المنهنة الحدرية وكذلك أبو بهام في الحصول على أراضي سكنية. كما ان طبيعة الأراضي الزراعية منخفضة وتحتاج إلى شبكات صرف زراعية ومصحات لتصريف المياه الزائدة وان تكلفة الزراعة بهذه المنطقة مرتفعة ولا يستطيع المزارع البسيط تحمل أعبائها ، وقد تم حجر كافة الأراضي المتبقية والبالغه حوالي ١٧٠ هكتار لتزويدها بالمياه المعالجة وذلك ضمن المرحلة الثانية من مشروع استعمال المياه المعالجة لغرض تميمتها وزيادة إنتاجها حيث سيتم إيصال المياه المعالجة مع حلول عام ٢٠٠٤م

٨- منطقة عالي

وتشمل أيضا المناطق الزراعية لقرية سلما باد والتي كانت تروى بمياه عين الخضرة وقد أدى تدهور هذه العين إلى تدهور مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية حيث بلغت نسبة التصحر حوالي ٧٧% ولم يبقى من مزارع سلما باد أي مزرعة أما مزارع منطقة عالي فلم يبقى منها سوى ٤٠ هكتار وهي مزارع متدهورة وغير منتجة واغلبها يستعمل كحظائر للماشية والباقي توجد عليه طلبات للتقسيم من اجل استعمالها كسكن خاص للورثة إضافة إلى ان عملية شق الطرق السريعة بالمنطقة أدى إلى تقسيمها وتفتت الأرض الزراعية الباقية وقد أدى ذلك إلى خروج مساحات إضافية من الأراضي الزراعية الذي كان من المفترض أن يتم تزويدها بالمياه المعالجة لإعادة أحياها وقد تم حذفها من المناطق الزراعية التي سيتم تزويدها بالمياه المعالجة ولم يبقى سوى ٤٠ هكتار من الأراضي الزراعية المتحانية لقرية عالي وسوف يتم تزويدها بالمياه المعالجة علما لطلبات التقسيم لاستعمالها كمساكن أخذه في التزايد وان استمرار هذه الأراضي الباقية في النشاط الزراعي محفوف بالخطر .

٩- مزارع المنطقة الشرقية

وتشمل مزارع قرية جدعلي - توبلي - سند - جرداب - ستره - النبيه صالح . وتتشابه الظروف الزراعية لهذه المزارع حيث أنها تعتبر من أكثر المناطق الزراعية كثافة وتحتوي على عدد كبير من العيون الطبيعية التي كانت مياهها تروى هذه المزارع . وتعتبر هذه المنطقة من أكثر المناطق الزراعية تضررا بفعل تدهور العيون الطبيعية فقد كان هناك ١٢ عين طبيعية كانت تروى هذه المناطق وهي كالآتي :

للأوقاف الجعفرية ويقوم مستأجرها بزراعة الخضراوات والأعلاف ، كما إن ارتفاع نسبة التصحر يعزى تحول بعض المساحات الزراعية إلى مخططات سكنية ، وهناك ضغوطات من الأهالي والمجلس البلدي لتوسعة قري هذه المنطقة وذلك على حساب الأراضي الزراعية المتبقية بالرغم من إن الشئون الزراعية ستقوم بتوصيل المياه المعالجة لكافة الأراضي الزراعية المتبقية إلا إن الأمور لم تحسم حتى الآن

-٥- منطقة مقابه :

وتشمل هذه المناطق الزراعية لقرية المرخ و أجزاء من قرية سار وقد بلغت نسبة التصحر في هذه المنطقة ٤٨% ولم يتبقى من الأرض الزراعية سوى ١٢٩ هكتار والتي تبلغ مساحتها الكلية ٢٤٨ هكتار ، حيث تحول أغلبها إلى مساكن وبعضها الأخر تحول إلى مجمعات سكنية أما ما تبقى من المناطق الزراعية فهي محصورة بين المناطق السكنية وتعتمد أغلبها على الآبار الجوفية لري مزرعاتها وإن إمكانية المحافظة على هذه المزارع أمر صعب لعدم وجودها في مكان واحد ، وإن ضغوط الزحف العمراني على هذه الأرض يتزايد وإن استمرارها لن يصمد مستقبلا .

-٦- الحزام الأخضر

وتشمل المناطق الزراعية لقرية البر هامة ومني والصالحه والبلاد القنيم والخميس وهي المنطقة التي تشكل حدود المنامة غربا .

ومن أجل المحافظة على الرقعة الزراعية المحاذية للمنامة ووقف توسع المنامة على حساب الأرض الزراعية المحيطة ، صدر قرار من مجلس الوزراء يحظر إصدار رخص البناء في هذه المناطق وقد استمر الحظر طوال الـ ٢٠ سنة الماضية ولكن ذلك لم يحافظ على الرقعة الزراعية حيث إن ارتفاع ملوحة مياه الري وعدم استغلال أو استثمار هذه المناطق زراعيًا لرفع إنتاجها وتطويرها أدى إلى فقدان مساحات زراعية كبيرة .

وقد بلغت نسبة التصحر ٦٠% ولم يتبقى من المساحة الزراعية سوى ٨٠ هكتار عبارة عن مزارع نخيل و أشجار فاكهة اللوز إضافة إلى وجود محلات للمشاتل الزراعية وهذا هو النشاط المسموح به من هذه المنطقة .

-٧- منطقة عين عذارى

وتشمل مزارع السهلة الحدرية و ابوبهام وكانت هذه المزارع تعتمد اعتمادا كبيرا على مياه عين عذارى وأبو زيدان ومع تدهور هذه

١	عين نياسه
٢	عين الرحي
٣	عين نياسه
٤	عين نياسه
٥	عين نياسه
٦	عين نياسه

وقد بلغت نسبة التصحر في هذه المناطق حوالي ٨٥% ولم يبق من هذه الأرض الزراعية والتي كانت مساحتها الزراعية الكلية حوالي ٦٤٢ هكتار غير ١١٤ هكتار خرجت من نطاق الزراعة حوالي ٥٣٠ هكتار ، ويأتي ارتفاع نسبة التصحر لكون ان هذه العيون الطبيعية التي كانت تروي هذه المناطق تدهورت في وقت مبكر فالتطبيقات الحافظة للمياه العذبة بهذه المنطقة تعرضت لتسرب مياه البحر إليها وتملحت مياهها وتوقفت عن التدفق مما انعكس على تدهور المناطق الزراعية المحيطة بها إضافة إلى ذلك فإن الآبار الجوفية والتي تم حفرها لتحل محل العيون الطبيعية أصبحت مالحة ولم تستطع أن تسد العجز الكبير من احتياجات المنطقة من مياه الري الضرورية لاستمرار النشاط الزراعي وقد أدى ذلك إلى خروج مساحات زراعية من النشاط الزراعي تم تحويلها إلى مخططات سكنية وقد ازداد الزحف السكاني على هذه المناطق بصورة متسارعة حيث تم تحويل كافة الأراضي المتدهورة إلى مساكن ولم يبق إلى مساحات زراعية لا تتعدى ١١٤ هكتار ، ولا زال الضرب على تسييم الأراضي الزراعية الباقية يزداد إضافة إلى ذلك فإن هذه المنطقة لن تحصل بالمياه المعالجة مستقبلا والآبار الجوفية ملوحتها في ازدياد مستمر وان المحافظة على الرقعة الزراعية المتبقية تواجه تحديات كبيرة قد لا تصمد وإن يبق منها شي مستقبلا .

١٠- منطقة المحرق

تتواجد منطقة المحرق تحت رقعة ضيقة تم تعبير مر راع نشطه وتحتوي على أعداد كبيرة من النخيل ويقع اغلبها على أطراف مدينة المحرق تتواجد بمنطقة البستين وقلالي وسماهيح وعراد وكانت بمثابة متنفس للأهالي وقد كانوا يقضون فيها رحلاتهم ويستمتعون بإنتاجية هذه البساتين من فاكهة ورطب. ونظرا لمحدودة مساحة الجزيرة وكثافة سكانها فقد امتد الزحف العمراني على هذه المزارع وبدفن المناطق البحرية المحاذية لهذه المزارع وسد منافذ المصارف الزراعية وتحويط هذه المزارع بالمجمعات السكنية اثر على حركة صرف مياه الري الزائدة لهذه المزارع مما أدى إلى تسليح التربة إضافة إلى ارتفاع درجة ملوحة الآبار الجوفية كل ذلك أدى إلى تدهور

الأراضي الزراعية وخروج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية من النشاط الزراعي وتحويلها إلى مساكن وله يتبقى من جملة المساحات الزراعية والتي كانت مساحتها تبلغ ١٨٨ هكتاراً إلا مساحته ٧٧ هكتاراً أغلبها مزارع تابعة للدراسة ضمت مؤخراً للطيران المدني . أما باقي المساحات الزراعية فهي متناثرة بين المناطق السكنية وهناك طلبات لتقسيمها لا زالت قيد الدراسة ومع تزايد الكثافة السكانية والطلب المتزايد على طلبات التقسيم وعدم توفر مياه الري لري هذه المزارع ، تصبح عملية المحافظة على الأرض الزراعية أمر صعب .

١١ - منطقة جنوسان وباربار

وهي المنطقة الشمالية الواقعة شمال شارع البدع وتشمل المناطق الزراعية لقرى جنوسان ، باربار ، حلة عبدالصالح .
ويطلق على هذه المنطقة المنطقة الشمالية وهي من المناطق القليلة التي احتفظت بمساحاتها الزراعية وتحتوي على أعداد كثيرة من النخيل . و ظاهرة التصحر بهذه المنطقة أسبابها ليس تدهور العيون الطبيعية فأكثر المزارع تحولت إلى مصادر الأنبار الجوفية لري مزارعها .
وظاهرة التصحر والتي امت على ٢٥% من مساحة الأراضي الزراعية أغلبها ناتج من تحويل المزارع النشطة إلى مجمعات سكنية مع الاحتفاظ بنسبة جيدة من المساحات لعمل الحدائق السكنية . كما إن هناك نسبة من الأراضي استُخدمت لتوسعة القرى المحاطة بالمساحات الزراعية . ولا زال الطلب يتزايد من الأهالي للحصول على مساكن قريبة من قرأهم .
ولكن الاتجاه الحالي هو المحافظة على الرقعة الخضراء بهذه المنطقة وسيتم توصيل المياه المعالجة وإعادة تخطيطها من أجل إيجاد مناطق للتوسع السكاني والمحافظة على الأراضي الزراعية .

الآثار السلبية للتصحر بالمملكة

يمكن اعتبار المرحلة الأولى لتصحّر الأراضي الزراعية في البحرين هي مرحلة التصحر الرئيسية والتي فقدت فيها المملكة حوالي ٤٠% من أراضيها الزراعية إلى غير رجعة وأدت إلى تغيير الخريطة الزراعية بالمملكة و إلى تغييرات في المجتمع حيث تحول المجتمع من مجتمع ريفي منتج إلى مجتمع عمالي ، تغيرت فيه المفاهيم الدارجة والمقولة التي توصف البحرين ببلد المليون نخلة وبلد الخضرة والرطب إلى حصرة وأسف تظهّر تعابيرها على وجوه كبار السن الذين يتحصرون فيها على تلك الأيام الحلوة التي عاشوها بين نخيل والمزارع والرحلات العائلية التي كانت تقضى بين البساتين والسياحة في العيون الطبيعية .

معدل حفر الآبار الجوفية و أثره على المساحات الزراعية بالمملكة

لقد أدت ظاهرة التصحر والتي استمرت ٥٠ عاما إلى إزالة ما مساحته ٤٠% من الأراضي الزراعية الخصبة والتي تحتوي على أعداد كبيرة من النخيل الباسقة وتحويلها إلى أرض مهجورة ، حدث في الوقت نفسه ظهور أرض زراعية جديدة بمواصفات تختلف عن الأرض الزراعية التي تصحرت فالملاك المقترنين الذين لا زالت مهنة الزراعة محببة إلى قلوبهم اخذوا يبحثون عن أراضي جديدة ويحفرون بيا الآبار الجوفية لتوفير مياه الري و البعض يشرف عليها مباشرة والأخر بأجرها للمزارعين ، وقد انتشرت هذه الأراضي الزراعية بمواقع عشوائية ولم تخضع لمعايير زراعية او دراسات مختبرية لتحديد نوعية التربة المراد زراعتها وهل هي صالحة للزراعة ، ولكنها خضعت لقرار ملاكها وقدرتهم على شراء هذه الأرض ونفوذهم للحصول على رخصة حفر بئر جوفي مما يعني تحول هذه الأرض إلى أرض زراعية .

وانه مع الأسف الشديد ان عملية التوسع في الأرض الزراعية لم يكن بالمناطق الصالحة للزراعة وان اغلب الأراضي الزراعية الجديدة التي أضيفت تقع حسب جدول تصنيف الأراضي بالدرجة ال ٦ وهي أراضي تحتوي على نسبة عالية من الحصى إضافة إلى وجود طبقة صماء على عمق لا يتجاوز ٧٠ سم وهذه الأراضي يكون إنتاجها منخفض وعملية الري المتواصل لها تؤدي إلى ارتفاع منسوب الماء في الأرض وتملحها .

معدل حفر الآبار الجوفية بالمناطق الزراعية

المنطقة	العدد	المنطقة	العدد
الهملة	٧٧	الحزام الأخضر	٢
الجبسة	٧٨	عالي	٢٢
كرزكان	٧٢	الجنيبية / سار	٧٥
صدد	١٣٢	بوري	٢٨
المانكية	٣٥	عذارى	٩
الزلاق	٢٧	السهلة	١٤
العرين	٥	جدعلي	٦٧
جنوسان	٤٥	بوقوه	١٠
الشاخورة	٤١	سند/جرداب	٤٠
باربار	٥٨	سترة	٤٢
مقاية	٣٧	المحرق	٩٤
		جدحفص	٤٣

معدل حفر الآبار الجوفية و أثره على المساحات الزراعية بالمملكة

لقد أدت ظاهرة التصحر والتي استمرت ٥٠ عاما إلى إزالة ما مساحته ٤٠% من الأراضي الزراعية الخصبة والتي تحتوي على أعداد كبيرة من النخيل الباسقة وتحويلها إلى أرض مهجورة ، حدث في الوقت نفسه ظهور أرض زراعية جديدة بمواصفات تختلف عن الأرض الزراعية التي تصحرت فالملاك المقتدرين الذين لا زالت مهنة الزراعة محببة إلى قلوبهم اخذوا يبحثون عن أراضي جديدة ويحفرون بها الآبار الجوفية لتوفير مياه الري و البعض يشرف عليها مباشرة والآخر بأجرها للمزارعين ، وقد انتشرت هذه الأراضي الزراعية بمواقع عشوائية ولم تخضع لمعايير زراعية او دراسات مختبرية لتحديد نوعية التربة المراد زراعتها وهل هي صالحة للزراعة ، ولكنها خضعت لقرار ملاكها وقدرتهم على شراء هذه الأرض ونفوذهم للحصول على رخصة حفر بئر جوفي مما يعني تحول هذه الأرض إلى أرض زراعية .

وانه مع الأسف الشديد ان عملية التوسع في الأرض الزراعية لم يكن بالمناطق الصالحة للزراعة وان اغلب الأراضي الزراعية الجديدة التي أضيفت تقع حسب جدول تصنيف الأراضي بالدرجة ال ٦ وهي أراضي تحتوي على نسبة عالية من الحصى إضافة إلى وجود طبقة صماء على عمق لا يتجاوز ٧٠ سم وهذه الأراضي يكون إنتاجها منخفض وعملية الري المتواصل لها تؤدي إلى ارتفاع منسوب الماء في الأرض وتملحها .

معدل حفر الآبار الجوفية بالمناطق الزراعية

المنطقة	العدد	المنطقة	العدد
الهملة	٧٧	الحزام الأخضر	٢
الجبسة	٧٨	عالي	٢٢
كرزكان	٧٢	الجنبية / سار	٧٥
صدد	١٣٢	بوري	٢٨
المانكية	٣٥	عذارى	٩
الزلاق	٢٧	السهلة	١٤
العرين	٥	جدعلي	٦٧
جنوسان	٤٥	بوقوه	١٠
الشاخورة	٤١	سند/جرداب	٤٠
باربار	٥٨	سترة	٤٢
مقابة	٣٧	المحرق	٩٤
		جدحفص	٤٣

لقد أدى المعدل المتزايد من حفر الآبار الجوفية إلى ظهور مناطق زراعية جديدة تختلف من مظهرها عن المناطق الزراعية التي تصحرت وكانت تروى بمياه العيون الطبيعية والتي تشتهر بمناطق النخيل الباسقة و أشجار النوز والتين ، فالمناطق الزراعية الجديدة تجمعها صفة سائدة وهي عدم احتوائها على النخيل ويعود ذلك إلى سنيين هما :

- ١- عدم توفر انواع جيدة من الفسيل مثل الخلاص والبرحي
- ٢- زراعة النخيل وصيانتها استثمار طويل المدى لا تظهر نتائجه او عوائده إلا بعد ١٠ سنوات وهي فترة طويلة الأجل لا يستطيع المزارع تحملها .

وبالرغم من ذلك فهناك مساحات زراعية اضيفت لمناطق المنطقة الغربية استغلت زراعيًا بصورة جيدة وساهمت في المحافظة على اعداد النخيل والتوسع في زراعة الخضروات والاعلاف العناية .
والجدول الآتي يوضح المساحات الزراعية التي اضيفت للمناطق الزراعية واعداد الآبار التي ساهمت في توسع الرقعة الزراعية بالمملكة :-

التغيرات في المساحات الزراعية واعداد الآبار الجوفية المحفورة

المساحات الزراعية [هكتار] --

المنطقة	سنة ١٩٧٠	سنة ٢٠٠٣	مساحة اضافية	عدد الآبار
صدد	١٦٨	٣٤٠	١٧٢	٨٣
المالكية	٢٢٧	٤١٨	١٩١	٨٢
الزلاق	١٢٠	٢١٨	٩٨	٢٧
نمستان	٢٨٥	٣٥٧	٧٢	٧٢
الجمرة	٩٧	١٦٠	٦٣	٧٨
الهمله	٢٠٩	٢٧٠	٦١	٧٧
الجنبيه / سار	٣٥٦	٤٤١	٧٧	٧٥
العرين	--	٢٠	٢٠	--
مفازة وادي علي	--	٢٠٠	٢٠٠	--
المجموع	١٤٧١	٢٢٢٣	٧٥٦	٤٩٩

أما منطقة الجسرة فتبلغ نسبة الزيادة حوالي ٦٣ هكتار من اصل ٩٧ هكتار ليكون المجموع الكلي للأراضي الزراعية بهذه المنطقة حوالي ١٦٠ هكتار واغلب أراضي منطقة الجسرة عبارة عن استراحات وليست أراضي زراعية منتجة ومؤخراً أخذت الجماعات السكنية تغزو هذه المنطقة .

منطقة الزلاق تشمل الأراضي الزراعية المحيطة بقرية الزلاق والأراضي الزراعية الجديدة على امتداد بلاج الجزائر وتعتبر هذه المنطقة من أكثر المناطق الزراعية نمو وقد انتشرت الزراعة بصورة متسارعة ليتضاعف العدد وتبلغ الزيادة حوالي ١٠٠ هكتار لتصل المساحة الكلية ٢١٨ هكتار وهي أغلبها مزارع خاصة تستعمل كاستراحات وأماكن سكن للأسرة المالكة .

منطقة العرين ومغارة وادي علي

محمية العرين

يطلق عليها محمية العرين وقد ظهرت في بداية الثمانينات لتكون موقع لتنمية الحياة الفطرية وتم استصلاح ما مقداره ٢٠ هكتار من الأراضي لزراعة الأعلاف اللازمة لتغذية هذه الحيوانات وتم استزراع أشجار متناثرة بمواقع مختلفة في العرين لتوفير ظلال للحيوانات و أماكن مناسبة لتعايشها وتناسلها وتبلغ المساحة الكلية للعرين حوالي ٢٠٠ هكتار .

مغارة وادي علي

وهي من مشاريع التشجير التي تم إنشائها في بداية الثمانينات بدعم من حكومة ابوظبي حيث تم استصلاح ما مساحة ٣٠٠ هكتار من الأراضي وتشجيرها بأنواع مختلفة من الأشجار المقاومة للملوحة ويشرف عليها حالياً الديوان الملكي الذي حولها إلى محميات طبيعية لتربية الطيور .

الاستنزاف الحائر للمياه الجوفية

بالرغم من إن زيادة معدل حفر الآبار الجوفية قد أدى إلى زيادة نسبية بالمساحات ، إلا إن معدل الإنتاج الزراعي لم ترتفع . ومع مرور الوقت بدأ معدل ملوحة

وهنا لابد من الإشارة إلى أن معدل التوسع في المساحات الزراعية والبالغ ٧٥٦ هكتار دفع المزارعين إلى تكلف ما عدده ٥٠٠ بئر ارتوازي أي ما يعادل بئر ارتوازي لكل ١,٥ هكتار وهذه نسبة مرتفعة جدا تجعل معدل وحدة انتاج الكيلو واحد من الخضروات تستهلك اعلى نسبة من الأمتار المكعبة من المياه الجوفية مما يعني أن تكلفة إنتاج الكيلو واحد من ثمار الطماطم أو الخيار أصبحت غير اقتصادية.

وتتشابه الأراضي الزراعية الجديدة بصفة سائدة وهي عدم احتوائها على النخيل بصورة مكثفة وأغلبها جهز لزراعة الخضروات بواسطة الري بالتقطيع واستعمال البيوت البلاستيكية.

وسنلقي الضوء على كل منطقة على حدى .

منطقة الجنبية وسار

وتشمل المزارع المحيطة بقرية بني جمرة والقرية مع بداية السبعينات وبدأت مزارع جديدة تظهر بمناطق مختلفة والأراضي الزراعية المحيطة بقرية سار وعلى الجزء الشرقي بشارع الجنبية والمناطق المحيطة لقرية بني جمرة والقرية في الوقت نفسه انتشرت ظاهرة المجمعات السكنية حيث شيد بعضها على أراضي خالية والبعض حول هذه المزارع المبدئية إلى مجمعات وقد بلغت المساحات الزراعية الجديدة بحوالي ١٤٤ هكتار أما المنطقة الواقعة على شرقي شارع الجنبية فهي أراضي زراعية حافظ ملاكها عليها ولم تتعدى الزيادة فيها أكثر من ١٥ هكتار ليصبح مجموع المساحة الزراعية لمنطقة الجنبية بحوالي ٣٠٠ هكتار

منطقة المالكية وصدد

وتشمل الجزء الأكبر من المنطقة الزراعية التي يطلق عليها المنطقة الغربية وهي من أكثر المناطق الزراعية توسعا أو التي أضيفت لها مساحات زراعية كبيرة ومن أكثر المناطق توسعا في زراعة النخيل حيث يلاحظ إلى المناطق التي تقع على الجزء الغربي لشارع المالكية وقد استمرت زراعة النخيل والعناية به أما المناطق التي تقع على الجزء الشرقي لشارع المالكية فهي أكثرها إنتاجا للأعلاف والخضراوات بواسطة البيوت البلاستيكية .

وقد بلغت الزيادة في مساحة أراضي الزراعة بمنطقة صدد حوالي ١٧٢ هكتار ليكون أجمالي المساحات الزراعية حاليا حوالي ٣٤٠ هكتار .

أما منطقة المالكية فالزيادة تصل إلى ١٩١ هكتار والمجموع الإجمالي للمساحات الزراعية يصل حاليا إلى ٤١٨ هكتار .

الآبار الجوفية يزداد ليصل في بعض المناطق الزراعية إلى معدلات عالية لاتصلح للاستعمال الزراعي . وقد أدى ذلك إلى تدهور معظم الأراضي الزراعية المنتجة وتراجع المساحات المروية وانخفاض الانتاج الزراعي.

وبصورة اخرى يمكن القول إن زيادة المساحات الزراعية لم تؤدي إلى زيادة الانتاج الزراعي، وظل القطاع الزراعي يستهلك القسم الأكبر من المياه الجوفية دون أن يكون له مردود اقتصادي أو يقابله زيادة بالانتاج الزراعي.

وأصبحت معادلة استهلاك المياه الجوفية للأغراض الزراعية تسير في اتجاه واحد، فأستمرار في ضخ وإستهلاك ما حجمة ١٦٥ مليون متر مكعب سنويا للأغراض الزراعية يؤدي إلى تدهور مزيد من الآبار وارتفاع ملوحتها يقابله في الجانب الآخر تقلص المساحات المروية وتدهور الأراضي الزراعية وترجع الانتاج الزراعي .

وتعتبر المناطق الزراعية المحيطة بقرية ستره ، النبيه صالح ، سند ، جرداب ، جدعلي ، توبلي الأكثر تضررا حيث وصلت معدلات ملوحة آبارها إلى ارقام قريبة من ملوحة البحر وتدهورت الأراضي الزراعية بوتيرة أعلى من غيرها.

الجدول الاتي يوضح معدلات ملوحة الآبار الجوفية بمختلف المناطق الزراعية بالمسلكة.

معدل ملوحة الآبار الجوفية جزء بالمليون ppm

المنطقة	الملوحة	المنطقة	الملوحة
جنوب ستره	٢٢٠٠٠	العالمكية	٧٠٠٠
شمال ستره	١٦٠٠٠	السهلة	٦٠٠٠
النبيه صالح	١٠٠٠٠	دمستان	٦٠٠٠
العكر	٩٠٠٠	عذاري	٥٠٠٠
سند	٨٠٠٠	الهمله	٥٠٠٠
بوري	٨٠٠٠	باربار	٤٠٠٠
الزلاقي	٨٠٠٠	البديع	٣٠٠٠
بوقوه	٧٠٠٠	الجنبيه	٣٠٠٠
عالي/سلمباد	٧٠٠٠	الجسرة	٣٠٠٠
مقابه	٧٠٠٠	ام الفصان	٢٠٠٠
نخل اللوزي	٧٠٠٠		

الخلاصة

واجهت مملكة البحرين عدة موجات من التصحر اسبابها ترجع إلى تدهور المياه الجوفية ولكن شدتها على تصحر المناطق الزراعية تختلف والنتائج المترتبة على ذلك أدت إلى تغيير الخريطة الزراعية بالمملكة.

الموجة الأولى

وهي أولى موجات التصحر واشدها تدميرا على البيئة الزراعية وامتدت خلال الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٨٠ وهي الفترة التي تدهورت فيها العيون الطبيعية والتي كانت تروي المناطق الزراعية وقدر مجموع تدفقها من المياه الجوفية بحوالي ٧٠ مليون متر مكعب في السنة. وقد أدى ذلك إلى تصحر ٤٠% من الأراضي الزراعية أي ما يعادل ١٨٥٠ هكتار. ودرجة الاختلاف لتأثير ظاهرة التصحر على الأراضي الزراعية، إن المساحة المتصحرة قد خرجت من نطاق الزراعة وتم استغلال هذه الأراضي المهجورة في أنشطة غير زراعية وما تبقى منها لازال مهجور.

إضافة إلى ذلك فإن الموجة الأولى للتصحر أدت إلى فقد أو موت ما مقداره نصف مليون نخلة وهي أكبر خسارة لمملكة.

الموجة الثانية

امتد تأثير هذه الظاهرة من الفترة ١٩٣٠ حتى ١٩٩٠ وهي الفترة التي تزايد فيها معدل حفر الآبار الجوفية بغرض توفير مياه الري للتوسع في المساحات الزراعية. وبالرغم من إن هناك مساحات زراعية قد اضيفت إلى المناطق الزراعية تقدر بحوالي ٧٥٦ هكتار أغلبها بالمنطقة الغربية من المملكة إلا إن ذلك لم يؤدي إلى زيادة معدلات الانتاج الزراعي، فبمقارنة عدد الآبار التي تم حفرها والتي تقدر بحوالي ٥٠٠ بئرا بنسب ارتفاع معدلات الانتاج الزراعي، فإن معدل الانتاج لم يرتفع إلى مستوى ما تنتجه الآبار من المياه الجوفية وإن هناك هدر كبير لمياه الآبار الجوفية.

الموجة الثالثة

وتتداخل أسباب الموجة الثالثة لظاهرة التصحر مع العوامل المسببة لظاهرتي التصحر الأولى والثانية وتعتبر هي محصلة لظواهر التصحر التي أدت إلى تدهور الأراضي الزراعية بالمملكة طوال الفترة الماضية. وتزامن بداية هذه الموجة مع بداية الموجتين الأولى والثانية سنة ١٩٣٠ والتي استمرت طوال الـ ٧٠ سنة الماضية ولا زالت آثارها المدمرة على الأراضي الزراعية مستمرة.

وينعكس تأثير هذه الموجة لظاهرة التصحر على ارتفاع معدل ملوحة الآبار الجوفية وانعكاس ذلك على تملح الاراضي الزراعية وتقلص المساحات المزروعة ضمن الحيازات الزراعية وانخفاض معدلات الناتج الزراعي. ولا بد من ان نوضح ان تأثير الموجة الثالثة من ظاهرة التصحر لم يؤدي إلى فقدان أراضي زراعية ولكنه أدى إلى تدهور الأراضي الزراعية وتملحها وانخفاض إنتاجيتها. واغلب الأراضي الزراعية تواجه تملح الآبار الجوفية وعدم قدرة المزارع البحريني على زراعة أرضه بمردود اقتصادي .

النتائج والتوصيات

يبلغ الحجم الاجمالي لإستهلاك المياه الجوفية بالمملكة ٢٠١ مليون متر مكعب سنويا ٧٠ % يستهلك للقطاع الزراعي اي ما يعادل ١٦٥ مليون متر مكعب لري ماساحته ٢٤٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية المروية بمياه الآبار الجوفية . ومع ارتفاع معدلات ملوحة الآبار والتي وصلت ببعض المناطق الزراعية إلى ٢٠ الف جزء بالمليون وتتراوح بالمناطق الأخرى من ٨٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ جزء بالمليون ، لم يعد المزارع البحريني قادر على استغلال أرضه او زراعتها بالكامل، فارتفاع ملوحة الآبار الجوفية باغلب الاراضي الزراعية جعلت ممارسة الزراعة أمر غير اقتصادي وليس لها مردود مادي تعين المزارع على دفع النفقات التي يحتاجها لمعيشته ودفع اجور عماله. وقد أدى ذلك إلى تقلص معظم المساحات المزروعة بكل حيازة زراعية وبعض المزارع لم تعد تستغل زراعيًا واغلبها أصبح مهجورًا .

إن استمرار عمليات سحب ١٦٥ مليون متر مكعب سنويا واستهلاكها للقطاع الزراعي أصبحت غير مجدية للإنتاج الزراعي وتؤدي إلى نتائج عكسية تلحق الضرر بالمخزون المائي للمياه الجوفية.

وعلى ضوء ذلك فإن المحافظة على الأراضي الزراعية أصبح مطلب قومي، ويتطلب ذلك مكافحة ظاهرة التصحر بالمملكة المرتبطة بتوفير المياه الصالحة لري الأراضي الزراعية ، في الوقت نفسه فإن المحافظة على المياه الجوفية أصبحت أيضا مطلب قومي يجب المحافظة عليه للأجيال القادمة، وكلا الأمرين لا يمكن ان يسيران في اتجاه واحد .

إن حل هذه المعادلة الصعبة لتحقيق الامن الغذائي من جهة والمحافظة على المياه الجوفية ، يتطلب الدقة في طرح الحلول وماتسفر عنها من نتائج وفوائد محددة.

التوصية الاولى

ضخ كافة المياه المعالجة المنتجة من محطة توبلي والتي سيبلغ حجم إنتاجها مع حلول سنة ٢٠١٠ حوالي ٢٠٠ ألف متر يومياً واستغلالها للاغراض الزراعية.

الفوائد

سيؤدي إحلال المياه المعالجة محل المياه الجوفية إلى خفض معدلات سحب المياه الجوفية بمقدار ٤٠% من الكمية المستهلكة للقطاع الزراعي والبالغة ١٦٠ مليون. ومع حلول عام ٢٠١٠ وبعد إستكمال إحلال المياه المعالجة محل المياه الجوفية سينخفض معدل إستهلاك المياه الجوفية من ١٦٥ مليون إلى ١٠٠ مليون وهو المعدل الآمن الذي يمكن إعادة تغذيته ويساهم في التقليل من ارتفاع معدلات ملوحة الآبار الجوفية.

التوصية الثانية

إصدار التشريعات والقوانين الملزمة للمزارعين لإستعمال المياه المعالجة لري مزارعهم وسد الآبار المالحة والتي تصل ملوحتها إلى ٦٠٠٠ جزء بالمليون وأكثر وتطبيق التعرفة على إنتاج الآبار الجوفية.

الفوائد

- ١ - سد الآبار المالحة سيعمل على وقف معدلات ارتفاع ملوحة الآبار الجوفية.
 - ٢ - تطبيق التعرفة على استعمال الآبار الجوفية سيدفع المزارعين إلى الاعتماد على المياه المعالجة لري مزارعهم ويقلل من استخدامهم لآبارهم الجوفية.
- ٣

ع/ح...
٢٠٠٢/١١/١١ م